

«زين - السودان» لم تتفق على رسوم رخصة للاتصالات مع جنوب السودان

دبي - رويترز: قال الرئيس التنفيذي لزين السودان للاتصالات الفاتح عروة ان الشركة أفقت بمليون دولار لتقسيم انشطتها بعد انفصال جنوب السودان لكنها لم تتفق بعد مع جمهورية جنوب السودان الجديدة على رسوم الرخصة. وانفصل جنوب السودان عن الشمال في يوليو بمقتضى استفتاء وفقا لاتفاقية سلام في 2005 أنهت عقودا من الحرب الاهلية. واصبح لدى الدولة الوليدة الآن رقما للاتصالات الدولية هو 211 مما حفز «زين - السودان» وهي وحدة زين الكويتية - على فصل انشطتها. وقال لـ «رويترز»: تم تقسيم شبكتنا بالكامل ونقوم بتشغيل الارقام القديمة والحديثة معا بحيث لا تتقطع الاتصالات عن عملائنا حتى

افتتاح المؤتمر الدولي للصحة والسلامة والبيئة

افتتح وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصري مساء امس المؤتمر والمعرض الدولي للصحة والسلامة والبيئة والتنمية المهنية الذي تنظمه الجمعية الأمريكية لمهندسي السلامة فرع الكويت بمشاركة مؤسسة البرترول الكويتية وشركاتها التابعة وعدد من الشركات المتخصصة. وقال رئيس مجلس ادارة الجمعية الأمريكية لمهندسي السلامة فرع الكويت م.فاضل العلي لـ «كويتا» ان ورش عمل المؤتمر والذي يستمر حتى الاول من ديسمبر المقبل قد بدأت صباح امس بحضور كثيف من موظفي مؤسسة البرترول. وأوضح العلي ان أنشطة المؤتمر من ورش عمل ومحاضرات سيشارك فيها عدد من المتخصصين في الصحة والسلامة والبيئة من الولايات المتحدة الأمريكية والهند ودول أخرى للنقاش حول الحوادث النفطية والمشكلات التي تعترض هذه الصناعة.

وأفاد بان المحاضرين سيقدّمون حلولاً عملية للحوادث وكيفية التعامل معها.

خفض التصنيف الائتماني لفرنسا

باريس - أ.ش.أ: ذكرت صحيفة «لا تريبون» الفرنسية نقلاً عن مصادر قالت إنها متطلبة ان وكالة «ستاندر أند بورز» للتصنيف الائتماني يمكن ان تعمد خلال الأيام المقبلة إلى خفض تصنيف فرنسا «إيه إيه إيه» إلى سلبى مقابل مستقر حالياً. ولم تكشف الصحيفة - التي نشرت هذه المعلومات على موقعها الإلكتروني - مصادر لها في حين أشارت إلى ان إعلان تغيير التصنيف «كان يفترض ان يعلن الجمعة الماضي ولكنه أرجئ لأسباب مجهولة».

ونقلت الصحيفة الفرنسية عن مصدر آخر وصفته بـ «الديبلوماسية» قوله: «ان الإعلان عن هذا الأمر قد يصدر خلال أسبوع أو ربما 10 أيام». وتتمتع فرنسا حالياً بأفضل تصنيف ممكن لدى وكالات التصنيف الـ 3 الكبرى «اس اند بي» و«موديز» و«فيتش».. ولكن موديز قد أعلنت في أكتوبر الماضي انها ستسقط خلال 3 اشهر ما إذا كان تصنيف فرنسا المستقر سيظل مبرراً.

تثبيت التصنيف الائتماني لديون الأميركية

نيويورك - يو.بي.أي: أقيمت مؤسسة «فيتش» على التصنيف الائتماني لديون الولايات المتحدة عند علامة «إيه إيه إيه» ولكنها خفضت توقعها حيال التصنيف إلى «سلبى» إثر فشل لجنة في الكونغرس في الوصول إلى اتفاق لخفض الإنفاق.

وقالت المؤسسة في تقرير أمس الإثنين انها تؤكد ان تصنيفها للسندات المالية للخرانة الأميركية لا يزال عند مستوى «إيه إيه إيه» ولكن التوقع حيال التصنيف على المدى الطويل تم تعديله من «مستقر» إلى «سلبى». وأوضحت ان إبقاء التصنيف على ما هو عليه يعكس الأسس الاقتصادية والائتمانية القوية للولايات المتحدة ولكن التوقع السلبى يعكس تراجع ثقة فيتش في احتمال القيام بإجراءات مالية فورية ضرورية لوضع مالية الولايات المتحدة على مسار مستدام وأمن.

وقالت الشركة في بيان صحفي ان نظام قياس الخزان الأوتوماتيكي هو جهاز متطور يربط خزانات الوقود تحت الأرض بمكتب مدير المحطة عبر لوحة عرض، ويمكن الوصول إليها لاسلكياً عن بعد، وبالتالي، يسمح هذا النظام المتطور لمدير المحطة، وكذلك لمقر الشركة الرئيسي، بالاطلاع الدائم والمتابعة على مدار الساعة لجميع المعلومات المتعلقة بمستويات الوقود في الخزانات، وبمراقبة التسرب في جميع المحطات.

ويتمتع نظام قياس الخزان الأوتوماتيكي بمزايا عديدة مهمة، أبرزها: الإسراع في تحديد مخزون الوقود في المحطات، وتوفير حماية البيئة وأن تقيض في الخزانات، وكذلك توفير سجل دقيق لعمليات تسليم وتوزيع الوقود على الخزانات في المحطات. أما الميزة الأكثر أهمية، فتتمثل بالكشف عن أي تسرب للوقود في الخزانات - ميزة الضبط

صعود مستمر على صعيد العقار السكني والاستثماري والتجاري «إعمار الأهلية»: تفاقم أسعار العقارات المحلية مسؤولية الحكومة والحلول مرهونة بتنفيذ مشاريع جديدة



الكويت تحتاج لمشاريع جديدة للحد من تفاقم الأسعار

ارتفاع الأسعار غير الطبيعية في هذا القطاع الحيوي. ودعت التقرير الحكومة إلى بشأن مخالفات العقارات الاستثمارية لكونها لا تملك الفرصة للدخول ضمن العروض المطروحة للسوق نظراً لعزوف المشتري عنها لعدم الدخول في ظروف مجهولة من جانب المستثمرين.

وأفاد التقرير بأن طرح الحلول لمشكلة العقارات المخالفة سيقلص من الحالة الراهنة للسوق والتي تتفاقم في الأسعار بشكل كبير، مشيراً إلى ان قيمة التداولات للعقار الاستثماري سجلت 70,7 مليون دينار خلال أكتوبر الماضي بواقع 133 صفقة عقارية وبالمقارنة مع شهر سبتمبر الماضي بتبين ان هناك تراجعاً طفيفاً في قيمة التداولات بلغت نسبته 1,5٪ مقابل تداولات بقيمة 74,2 مليون دينار.

التجاري

وعلى صعيد قطاع العقار التجاري أكد التقرير ان تداولات العقار التجاري سجلت ارتفاعاً خلال أكتوبر بتداولات قيمتها 48,2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع سبتمبر الماضي الذي سجلت تداولاته ما قيمته 14,5 مليون دينار بنسبة صعود تقدر بنحو 32٪ وتلك الحالة المتصاعدة على قطاع العقار التجاري تعد مؤقته.

وأضاف التقرير ان هناك تطلعات من الشركات لصور قرارات داعمة للقطاع الخاص تساهم في تنمية موارد الاستثمارات التجارية على صعيد الشركات التي تمتلك مشاريع عقارية في القطاع التجاري، لافتاً إلى ضرورة استعادة الشركات لوضعها من خلال بحث الفرص والخيارات المتاحة للدخول في عمليات من شأنها ان تحقق لها عائدات مالية تساعدها في الخروج من أزمته الحالية، وذلك عن طريق المشاركة في مشاريع تشغيلية أو إنشاء مشاريع ذات عائدات وموارد حقيقية تعزز من مواردها الاقتصادية.

وقال التقرير ان إجمالي قيمة التداولات بلغت 289,7 مليون دينار خلال شهر أكتوبر الماضي بواقع 866 عقاراً وبنسبة ارتفاع تقدر بنحو 37,9٪ مقارنة بشهر سبتمبر، حيث سجلت إجمالي التداولات ما قيمته 203,2 مليون دينار.

السكني

وأشار التقرير أن تداولات قطاع العقار السكني بلغت 169,8 مليون دينار خلال أكتوبر الماضي بواقع 721 صفقة عقارية ما بين عقود ووكالات بارتفاع بلغت نسبته 54٪ عن شهر سبتمبر الماضي والذي سجلت تداولاته بقيمة 104,5 ملايين دينار.

وأضاف التقرير ان سوق العقار السكني بدأ يتجه نحو الصعود في ضوء توسعات البعض لبناء طوابق متكررة بلغت الـ 4 طوابق للاستفادة منها في التوسع الرأسي بينما أدى السماح للبيوت السكنية في بعض المناطق لبناء 3 طوابق متكررة إلى توجه العديد من المواطنين لهدم البيوت وإعادة بنائها أو إضافة طابقين بتعدد الترخيص، حيث ساهم ذلك التوجه برفع أسعار البيوت في المناطق الداخلية والقرية من العاصمة بشكل مبالغ فيه.

الاستثماري

وعلى صعيد القطاع الاستثماري قال التقرير ان قطاع العقار الاستثماري هو السدي يقود بقية قطاعات العقار للارتفاع خصوصاً في ظل ارتفاع القيمة الإيجابية الاستثماري في معظم مناطق السكن الاستثماري. ودعا التقرير إلى ضرورة وضع حدود للقيمة الإيجابية للفرص والمناطق التي تنشأ بها العمارات الاستثمارية حتى لا يتسبب ذلك في إحداث كارثة تهوي بالسوق نتيجة لبلوغه الحد الأعلى للقيمة الإيجابية التي يتضاعف معها الطلب وعليه تنهار قيمة الأصول الاستثمارية بسبب عزوف المستثمرين عن السكن لعدم قدرتهم على مواصلة

كشفت التقرير العقاري الصادر عن شركة إعمار الأهلية للخدمات العقارية عن استمرار حالة الصعود على أسعار العقارات في قطاعي السكني والاستثماري بشكل ملحوظ خلال شهر أكتوبر الماضي متأثرة بحالة القلق التي سيطرت على المستثمرين وتخوف رؤوس الأموال من تداعيات الأزمة الاقتصادية في أوروبا وما يمر به العالم من توترات سياسية واقتصادية باتت تشكل هاجساً للأسواق العالمية غير العقارية ما أدى إلى توجه المستثمرين إلى العقار باعتباره الأفضل في ظل تلك الظروف الصعبة.

وأضاف التقرير ان السوق العقاري المحلي يشهد حركة نمو وانتعاش يقلع التحركات المستمرة على قطاع العقار الاستثماري والسكني وأراضي العقار التجاري لكونهم يمثلون أفضل الاستثمارات في الوقت الحالي.

وأشار التقرير إلى ان تباطؤ تنفيذ المشاريع التنموية كان سبباً لقيام البعض من المواطنين إلى المشاركة أو اقتناء العقارات في ظل الظروف الحالية للمنطقة لحين تتكشف الرؤية الفعلية للأسواق المجاورة وكذلك العالمية والتي تنعكس إيجاباً وسلباً على أسواقنا المحلية. وبين التقرير ان هناك موجة التهايب قادمة على الأسعار العقارية مدفوعة بانخفاض العرض وزيادة الطلب تستدعي تشريعات تحول دون استمرار العقار بالانتهاب في الأسواق.

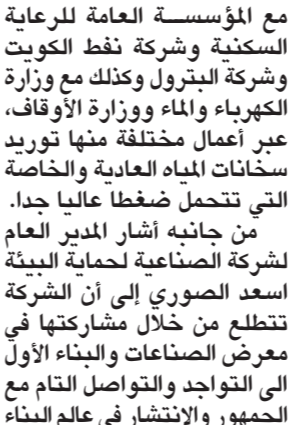
ولفت إلى ان تعديل قانوني 9 و8 لن يقق السوق من تفاقم الأسعار لأن السوق أصبح في حاجة للمزيد من الأراضي والعقارات التي تعيد انخفاض الطلب على العرض تحديداً بوضع تشريعات تحول دون استمرار العقار بالانتهاب في الأسواق.

ولفت إلى ان تعديل قانوني 9 و8 لن يقق السوق من تفاقم الأسعار لأن السوق أصبح في حاجة للمزيد من الأراضي والعقارات التي تعيد انخفاض الطلب على العرض تحديداً بوضع تشريعات تحول دون استمرار العقار بالانتهاب في الأسواق.

وأكد التقرير ان لجنة العقار التي تسعى إلى تقديم المقترحات والحلول للسوق العقاري باتت تحتاج لقرار شجاع يركز على تفعيل الأدوات التي تساهم في استعادة القطاع للموضع الطبيعي بعيداً عن التراجع أو الصعود المؤقت المرتبط بالانتهاب على الأسعار.

وألمح التقرير إلى ان الحكومة تحمل مسؤولية تنمية الموارد التشغيلية عن طريق طرح المزيد من المشاريع التي تشترك فيها شركات القطاع الخاص وعلى سبيل المثال طرح بيوت وقسمات سكنية للشركات المطورة وكذلك طرح المدن الجديدة للاستثمار وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في التنمية للاستفادة من السيولة المتوافرة حالياً بدلاً من دفعها للدول الخارجية في استثمارات سيادية تواجه تقلبات وتذبذب خطر الارتفاع المستمر.

«الصناعية لحماية البيئة» و«المعرض الجديد» تنضم لـ «معرض الصناعات والبناء الأول في 24 يناير المقبل»



أسعد الصوري

مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية وشركة نفط الكويت وشركة البرترول وكذلك مع وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأوقاف، عبر أعمال مختلفة منها توريد سخانات المياه العادية والخاصة التي تتحمل ضغطاً عالياً جداً. من جانبه أشار المدير العام لشركة الصناعية لحماية البيئة أسعد الصوري إلى أن المعرض يتطلع من خلال مشاركتها في معرض الصناعات والبناء الأول الأخضر الصديق للبيئة.

وأكد ان الشركة تحرص على المحافظة على البيئة الصحراوية ومن هذا المنطلق جاء حرصها على المشاركة في معرض الصناعات والبناء الأول المعرض لمنتجاتها للمواد الإنشائية المعاد تدويرها من الصلبيخ والرمال حيث ان شعارها «نفايات اليوم.. موارد الغد». ولفت الصوري إلى ان الكويت تعد من الدول المتقدمة التي يشهد فيها التنمية والتشديد نمو ملحوظاً يستدعي الانتباه والوقوف عنده وهي من الدول العربية السبابة في هذا المجال.



جاسم البالول

أعلنت كل من شركة المعرض الجديدة لسخانات المياه والشركة الصناعية لحماية البيئة عن مشاركتها في معرض «الصناعات والبناء الأول» الذي تقيمه شركة الصناعات الوطنية ومجموعة ادارة لتنظيم المعارض وسيفتنحه وزير الإسكان محمد النوس، في الفترة من 24 إلى 27 يناير المقبل، برعاية ومشاركة أكثر من 50 جهة حكومية وخاصة، ويضم كبرى مصانع الكويت وكبرى وكلاء مواد البناء من شركات المقاولات تحت سقف واحد.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المعرض الجديد «الصناعات والبناء الأول» الذي تقيمه شركة الصناعات الوطنية ومجموعة ادارة لتنظيم المعارض وسيفتنحه وزير الإسكان محمد النوس، في الفترة من 24 إلى 27 يناير المقبل، برعاية ومشاركة أكثر من 50 جهة حكومية وخاصة، ويضم كبرى مصانع الكويت وكبرى وكلاء مواد البناء من شركات المقاولات تحت سقف واحد.



حملة جديدة لصيانة «مازدا»

خدمة توصيل السيارة للصيانة مجاناً ولا ننسى الحصول على أعلى تخمين لسيارتك المستعملة وذلك عند شراء مازدا 9 - CX موديل 2011.

وأيضاً تلك الحملة تتضمن الأكبر والأسرع والأذكى في فئتها مازدا 6 الترا ذات المحرك سعة 3,7 ليترات وتنتقل بـ 273 حصاناً، ومن خلال تلك الحملة سيحصل عملاء مازدا على صيانة مجانية لمدة 3 سنوات أو 60 ألف كم مع 500 ليتر بنزين مجاناً مع الحصول على أعلى تخمين للسيارات المستعملة.

ويودع، علق مدير مبيعات السيارات الجديدة (مازدا) محمد عثمان قائلاً: نحن في الشركة الكويتية لاستيراد السيارات نقدم الأفضل لعملائنا لتكسبهم عملاء مدى الحياة، ومن خلال هذه الحملة نحن ندلل العائلة بأكملها فهم يستحقون ذلك، فنحن نوفر السيارة البديلة أثناء تواجد السيارة في مراكز الصيانة لدينا وكذلك نحن نوفر خدمة توصيل السيارة للصيانة وهي خدمة مميزة أطلقتها الشركة الكويتية لاستيراد السيارات مؤخراً لعملائنا المميزين والمنشغلين دوماً لدرجة لا تمكنهم من إيجاد الوقت الكافي للذهاب إلى مراكز الصيانة، فنحن نذهب إليهم في أي مكان مثل المنزل أو العمل وناخذ سياراتهم ونوصلها إلى مركز الصيانة ونرجعها مرة أخرى بعد إتمام جميع أعمال الصيانة المطلوبة وكل ذلك برسم رمزي بسيط.

«الأولى لتسويق الوقود» تطبق نظام قياس الخزان الأوتوماتيكي في جميع محطاتها

لتسويق الوقود بسجل حافل من الإنجازات والأنشطة التي نفذتها من أجل مصلحة البيئة والمجتمع، وأبرزها الحصول على جائزة الجمعية الأمريكية لمهندسي السلامة (ASSE)، وشهادة لبرنامج التفوق التشغيلي للصحة والسلامة والبيئة وضبط الجودة، وكذلك الرعاية والمشاركة في مشروع «إبقاء الكويت نظيفة» ومع تركيب نظام قياس الخزان الأوتوماتيكي، نستمر في أداء دورنا تجاه حماية البيئة، كما نتطلع لخطوات إضافية في هذا المجال..

المستمر والثابت للتسربات (CSLD) - والتي تسمح برصد التسربات الصغيرة جداً والتي قد لا يتعدى حجمها 0,76 ليتر في الساعة. وبعد الكشف عن أي تسرب في خزانات الوقود تحت الأرض، يصدر النظام تحذيراً للمحطة والمقر الرئيسي للشركة، فيسمح بالعمل السريع لتصحيح الخلل.

وتعليقاً على تركيب جهاز قياس الخزان الأوتوماتيكي، قال العضو المنتدب في شركة الأولى لتسويق الوقود حمزة بخش: «كجزء من إيماننا القوي بضرورة حماية البيئة وأن نكون أعضاء مسؤولين في المجتمع، نرغب دائماً في اتخاذ خطوات إضافية لسلامة بيئتنا ومحيطنا».

وأضاف قائلاً: «تتمتع الأولى



إحدى محطات «الأولى للوقود»